

الموضوع : التشريعات البيئية

قرار رقم 5 لسنة 1990 بإنشاء شركة
النقاط الخمس للتنمية الصناعية

المصدر : الجريدة الرسمية
العدد 15
السنة الثامنة والعشرون

منتدى نادي الطفل والأسرة

<http://cfc2003.yoo7.com> • 00218913662383 • abdo1953@live.co.uk

جميع القوانين والقرارات واللوائح المدرجة مأخوذة من مصادرها الرئيسية مع تحملنا كافة
المسئولية

عبد الرزاق بشير الوحيشي

مشرق الموقع :

<http://cfc2003.yoo7.com/>

00218913662383

abdo1953@live.co.uk

قرار اللجنة الشعبية العامة
رقم (5) لسنة 1990 م
بإنشاء شركة النقاط الخمس
للتنمية الصناعية

اللجنة الشعبية العامة ،،

بعد الاطلاع على القانون التجارى الليبي والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم 65 لسنة 1970م بتقرير بعض الاحكام الخاصة
بالتجار والشركات التجارية والاشراف عليها ولائحته التنفيذية والقوانين المعدلة
له .

وعلى القانون رقم 79 لسنة 1975م فى شأن ديوان المحاسبة ،
وعلى القانون رقم 87 لسنة 1975م بشأن بعض الاحكام الخاصة
بمزاولة اعمال الوكالة التجارية ،

وعلى القانون رقم 110 لسنة 1975م بتقرير احكام خاصة بالهيئات
والمؤسسات وشركات القطاع العام ،

وعلى القانون رقم 17 لسنة 1977م فى شأن تنظيم مزاولة الاعمال التجارية
وعلى القانون رقم 13 لسنة 1981 م بشأن اللجان الشعبية وتعديلاته ،
وعلى القانون رقم 15 لسنة 1981 م بشأن نظام المرتبات للعاملين الوطنيين
بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ،

وعلى القانون رقم 9 لسنة 1984م بشأن تنظيم المؤتمرات الشعبية ،
وعلى اللائحة المالية للشركات والمنشات المملوكة للمجتمع ،
وعلى اللائحة الادارية للشركات والمنشات المملوكة للمجتمع ،
وبناء على ما عرضه أمين اللجنة الشعبية لبلدية النقاط الخمس بكتابه رقم
89/3223/7/8م المؤرخ فى 7 محرم 1399 و ٠ الموافق 9 هانيبال 1989م
وعلى موافقة اللجنة الشعبية العامة للبلديات فى اجتماعها المعقود بتاريخ
1989/12/18 م ،

قررت

مادة (1)

تنشأ ، وفقا لاحكام هذا القرار ، شركة مساهمة متمتعة بجنسية الجماهيرية
العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى تسمى شركة النقاط الخمس

للتنمية الصناعية تتبع اللجنة الشعبية لبلدية النقاط الخمس ، وتمارس الشركة نشاطها وفقا للقواعد المعمول بها فى الشركات التجارية طبقا لاحكام القانون التجارى والقانون رقم 65 لسنة 1970م المشار اليهما والنظام الاساسى للشركة وذلك بما لا يتعارض واحكام هذا القرار .

مادة (2)

يكون مركز الشركة ومحلها القانونى مدينة الجميل ويتحدد نطاق نشاطها بالحدود الادارية لبلدية النقاط الخمس .

مادة (3)

غرض الشركة القيام بما يلى :-

- أ) استثمار الخامات المحلية .
 - ب) تقديم كافة الخدمات والتسهيلات المتعلقة بالصناعات الصغرى والاسرية والتشاركية التى تنشأ داخل البلدية .
 - ج) تقديم المشورة الفنية للراغبين فى اقامة الصناعات التشاركية والاسرية وتدريبهم عليها .
 - د) اعداد الدراسات الفنية فى مجال الصناعات الخفيفة .
- ولها فى سبيل ذلك ما يلى :-
- 1 - اجراء كافة الاعمال والتصرفات التى من شأنها تحقيق الاغراض المنوطة بها .
 - 2 - الحصول على براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية لتراخيص الاستغلال الصناعى المتعلقة بنشاطها وفقا للتشريعات النافذة .
 - 3 - الاقتراض من المصارف وهيئات ومؤسسات التمويل الوطنية .
 - 4 - شراء واستيراد الآلات والمعدات والتجهيزات والمواد وقطع الغيار - ومستلزمات التشغيل والانتاج اللازمة للمصانع وفقا للنظم المتبعة فى هذا الشأن .
 - 5 - اقامة الورش والمراكز اللازمة للتدريب .
 - 6 - اقامة المعارض الصناعية والانتاجية وذلك للمساهمة فى تعريف وتوعية المواطن بالصناعات الوطنية .

مادة (4)

مدة الشركة (25) خمس وعشرون سنة ميلادية تبدأ من تاريخ قيدها فى السجل التجارى ، ويجوز اطالة هذه المدة بقرار من اللجنة الشعبية العامة بناء على عرض من اللجنة الشعبية للبلدية .

مادة (5)

حدد رأس مال الشركة بمبلغ (1000,000) (مليون دينار ليبي) مقسم الى (10000) (عشرة الاف) سهم قيمة كل سهم منها (100) مائة دينار ليبي .

مادة (6)

تتولى ادارة الشركة لجنة شعبية تشكل وتحدد اختصاصاتها وفقا لاحكام القانون رقم 13 لسنة 1981 م بشأن اللجان الشعبية المشار اليه .

مادة (7)

يتكون المؤتمر المهني للشركة وتحدد اختصاصاته وفقا لاحكام القانون رقم 9 لسنة 1984 م بشأن تنظيم المؤتمرات الشعبية المشار اليه .

مادة (8)

تكون للشركة ميزانية مستقلة تعد وفقا للنظم المحاسبية المعمول بها في الشركات التجارية ، ويؤول صافى حساب الشركة بعد استقطاع الاحتياطيّات وغيرها التي ينص عليها النظام الاساسى للشركة الى خزينة البلدية .

مادة (9)

تبدأ السنة المالية للشركة مع بداية السنة المالية للدولة وتنتهى بانتهائها على ان تبدأ السنة المالية الاولى من تاريخ تأسيس الشركة ، وتنتهى بانتهاء السنة المالية التالية .

مادة (10)

يتولى الجهاز الشعبى للمتابعة فحص ومراجعة حسابات الشركة وفقا لاحكام القانون رقم 79 لسنة 1975 م فى شأن ديوان المحاسبة المشار اليه .

مادة (11)

تؤول للشركة كافة الورش والمشاريع الصناعية التابعة للبلدية التى يصدر بتحديددها قرار من اللجنة الشعبية للبلدية ، ويزاد رأس مال الشركة بمقدار صافى قيمة الاصول التى تؤول اليها من المشاريع والورش المذكورة وذلك بعد تقييمها .

مادة (12)

الى ان تشكل اللجنة الشعبية للشركة تتولى ادارة الشركة لجنة ادارية يصدر بتشكيلها قرار من اللجنة الشعبية للبلدية وتتولى جميع اختصاصات اللجنة الشعبية للشركة ، كما تقوم بجميع الاجراءات المتعلقة بتأسيس الشركة وقيدھا في السجل التجارى .

مادة (13)

يصدر بالنظام الاساسى للشركة قرار من اللجنة الشعبية للبلدية بالتشاور مع اللجنة الشعبية العامة للصناعات الخفيفة وذلك بما لا يخالف احكام هذا القرار .

مادة (14)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر فى الجريدة الرسمية .

اللجنة الشعبية العامة

صدر فى 6 جمادى الثانى 1399 و . ر
الموافق : 3 اى النار 1990 م